

تمثيلات المجتمع المدني لدور المجالس البلدية في التنمية المحلية

د.سلطان بلغيث، جامعة العربي التبسي -تبسة

Sociologie122016@gmail.com

أ.مراد ديرم، جامعة العربي التبسي - تبسة

Anoirdocteur2014@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/06/30

تاريخ القبول: 2018/01/03

تاريخ الإرسال: 2017/12/01

ملخص

تهدفت هذه الدراسة إلى رصد تمثيلات المجتمع المدني لدور المجالس البلدية في التنمية المحلية من خلال مجموعة أبعاد منها واقع العلاقة بين المؤسستين بالإضافة إلى طبيعة المورد البشري المشكل للمجالس البلدية وصولاً إلى الموارد المالية و الحلول المقترحة لتطويرها. وقد تم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة على عينة تتكون من 20 جمعية ناشطة في المجتمع، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الفرعية أهمها:

- العلاقة بين المجتمع المدني والمجالس البلدية يكتنفها نوع من الغموض، وعدم توفر الثقة بين الطرفين.
- يعاني المورد البشري في المجالس البلدية نوعاً من عدم التناسق الاجتماعي والسياسي.
- عدم قدرة المجالس البلدية على تحقيق التنمية المحلية في ظل تبعيتها المالية للسلطات المركزية .

وكانت النتيجة العامة كالآتي: على الرغم من قدرة المجتمع المدني من تحديد بعض المشاكل التي تحد من دور المجالس البلدية للتنمية ، إلا أنه غير قادر على وضع تمثيلات ملائمة لحلها .

Abstract

The aim of this study is to monitor the civil society representation of the role of municipal councils in local development through a range of dimensions, including the relationship between the two institutions as well as the nature of the human resources of the municipal councils and the financial resources and solutions proposed for their development. The descriptive approach was used in the study on a sample of 20 associations active in society. The study reached a number of sub-results, the most important of which are:

- The relationship between civil society and municipal councils is characterized by a kind of ambiguity and lack of trust between the parties.
- The human resource in municipal councils suffers from a kind of social and political inconsistency.
- The inability of municipal councils to achieve local development under the financial dependence of the central authorities.

The general result was as follows: Although civil society is able to identify some of the problems that limit the role of municipal development councils, it is unable to develop appropriate representations to resolve them.

01- إشكالية الدراسة

شكلت التنمية منذ فترة طويلة هاجسا لمختلف الدول خاصة النامية منها، حيث سارعت كل منها إلى وضع أسس هيكلية قانونية واقتصادية لها، وبعتمادها على مختلف الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، من أجل تحسين مؤشرات التنمية على اختلاف مستوياتها وهي تسعى بذلك إلى زيادة معدلات نموه الاقتصادي وتحسين الدخل القومي والفردى وغيرها من المؤشرات.

وإذ تعد البلدية احد اهم الهياكل القاعدية للدولة ، فإن مجالسها الشعبية المنتخبة من اهم الأجهزة الرسمية التي يمكن للمواطن من خلالها تسير شؤونه العامة عن طريق اختيار من يمثلونه داخل المجالس البلدية ، وقد خصص القانون الجزائري مجموعة من التشريعات التي يمكن من خلالها للبلدية -أو ما اصطلح عليه بالجماعات الإقليمية- من استغلال وتسيير إمكاناتها بما يتناسب وتطلعات المجتمع المحلي الذي تمثله إداريا ، مع إمكانية مشاركة ممثليه واستشارتهم في ما يتعلق بشؤونه العامة كل حسب اختصاصه ومكانته، من أجل تنفيذ الخطط التنموية بوجود هامش لوضع خطط للتنمية المحلية تكون شبه مستقلة عن الإدارة المركزية ولا تخرج عن الاطار العام لخطط التنمية الوطنية .

وتعمل الجماعات الإقليمية(البلدية) وفق مجموعة من القوانين التي كثر حولها الجدل بخصوص فعاليتها من عدمها، وبغض النظر عن هذا الجدل فإن البلدية يجب أن تسير وفق ما يحدده القانون ثم طبقا لخطط واستراتيجيات العامة للدولة بمساهمة العناصر الاجتماعية الفاعلة داخل المجتمع المحلي عن طريق المشاركة ببعض الرؤى وإبداء المشورة ،بالإضافة إلى فرض نوع من الرقابة والتوجيه الذي يمكن أن يمارسها المجتمع المدني كأحد الآليات التي سعت من خلالها السلطة المركزية إلى إعطاء مساحة أوسع للمشاركة في نسيير الشأن العام قصد إعطاء فاعلية اكبر لعمل الهياكل القاعدية للدولة ،وما تفرضه هذه المشاركة من رقابة اجتماعية على أعضاء المجالس على اعتبارهم أفراد من المجتمع المحلي نفسه.

وباختلاف الأدوار الرسمية وغير الرسمية للفاعلين في عملية التنمية تختلف الرؤى والأولويات في تنفيذ المخططات، وإذا كان تفعيل دور المجتمع المدني ،هو احد الوسائل التي سعت من خلالها الدولة إلى محاولة إشراك فئات أوسع من الأفراد الفاعلين على المستوى المحلي لترجيح الرؤى والآراء التنموية بالإضافة إلى تفعيل المشاركة فيها، وفسح المجال لتنظيم أفراد المجتمع ، عبر مؤسسات غير حكومية لضمان مشاركة منظمة وفاعلة ، يكفلها الدستور وتنظمها القوانين الأساسية للجمعيات والمنظمات. وعلى الرغم من أهمية مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية حيث تعد "المشاركة هي حجر الزاوية في ممارسة تنظيم المجتمع والتي من خلالها تقوم مختلف الأنساق الاجتماعية بالقيام بدورها بشكل منظم وهادف يسمح بتحقيق التنمية"¹.

إلا أننا قد نلاحظ محدودية في دوره وقدرته على إحداث الفارق بالمشاركة في عملية التنمية كما أن الأجهزة الرسمية المحلية ربما لا زالت تعاني إما شبه قطيعة، أو تبعية منظمات المجتمع المدني لها الشيء الذي يمكن أن يحد من دورها في التنمية أو يقصمها بشكل تام من الناحية العملية وإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو السؤال عن أسباب الوصول إلى هذا الوضع ،وان كانت هذه الأنظمة غير قادرة على تفعيل دور المجتمع المدني بحكم طبيعتها المهيمنة والمنغلقة على نفسها فلماذا تسمح بإنشائها؟، وهل من الممكن أن يحاول المجتمع المدني

التكيف والتعامل مع هذا الواقع بشكل أكثر ايجابية يضمن له القيام بدوره المنوط به؟، وإن لم يكن قادرا على ذلك فهل يكون من الأفضل له الانسحاب حتى ينزع الغطاء على الممارسات المعرقلة للتنمية التي تمارسها بعض المؤسسات الرسمية المحلية ؟

وبين هذا وذاك وعلى الرغم من أن تهميش المجتمع المدني وإهمال دوره ، يعد احد مشاكل التنمية فإن جمعيات ومنظمات المجتمع المدني لا زالت في تزايد على المستوى الوطني والمحلي ، مما يجعلنا نبحث عن حل لمشكلة مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية ، بالبحث عن تمثيلات هذه المنظمات والجمعيات لدور المؤسسات الرسمية خاصة المحلية منها في تحقيق التنمية ونخص بالذكر المجالس الشعبية البلدية ، وإذا كانت " المرحلة الأولى الهامة من مراحل حل المشاكل تتعلق بالتمثل ، فان بناء تمثيلات لمجال المشكل مسألة حاسمة بالنسبة للنجاح في حل مشكل ما"2

وإذا كان دور المجتمع المدني هو المساهمة في عملية التنمية بالمشاركة الفعالة مع المجالس الشعبية البلدية ، وكذلك فرض الرقابة الاجتماعية اللازمة ، وسعيا للحفاظ على التماسك الاجتماعي ، بما يعزز روح المواطنة ، والمسؤولية الفردية والجماعية من أجل الوصول إلى الأهداف العامة للمجتمع ، فإننا من خلال هذه الدراسة الميدانية سنحاول عرض ما اعتمد عليه المجتمع المدني من واقع لبناء تمثلاته حول دور المجالس البلدية في التنمية المحلية والتي يسعى من خلالها إلى إيجاد الحلول لبعض المشاكل التي تعترضها ، من خلال استقراء لواقع علاقة المجتمع المدني بالمجالس البلدية ، والتي قد تعكس مدى اطلاع ممثلي المجتمع المدني على واقع العمل السياسي والإداري داخل المجالس البلدية ، إلى جانب معرفة نظرة ممثلي المجتمع المدني المحلي لطبيعة المورد البشري في هذه المجالس ، وكذلك البحث عن رؤية المجتمع المدني لما يمكن للمجالس البلدية أن تقدمه من أجل تحقيق التنمية المحلية ، لنحاول في الأخير وكحوصلة عامة للموضوع من وضع تصور عام حول تمثيلات المجتمع المدني لأدوار المجالس البلدية في تحقيق التنمية المحلية وقد سعينا إلى ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما هو واقع علاقة المجتمع المدني بالمجالس المحلية ؟
- ما طبيعة المورد البشري في المجالس البلدية ؟
- كيف يمكن للمجالس البلدية أن تكون فاعلة في التنمية المحلية؟

2. أهداف الدراسة :

بالإضافة إلى الهدف الرئيسي لهذا البحث والمتمثل في الإجابة عن التساؤلات السابقة لمعرفة تمثيلات المجتمع المدني لدور المجالس البلدية في التنمية ، انطلاقا من واقع علاقته بالمجالس البلدية مروراً بطبيعة مورده البشري وصولاً إلى معيقات المجالس البلدية في تحقيق التنمية المحلية في ظل المعطيات والمتغيرات الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية الراهنة فإنه يهدف أيضا إلى :

- توضيح رؤية المجتمع المدني لدور المجالس البلدية في التنمية المحلية.

- إبراز مقدرة المجتمع المدني على تشخيص المشاكل التي يعانيها المجلس بشريا وماديا وتنظيميا مما يحد من دوره في التنمية المحلية .
- محاولة تفعيل دور المجتمع المدني من خلال تمكين ممثليه من التعبير عن رؤاهم لمشاكل التنمية المحلية وحلها .
- دراسة مشاكل التنمية المحلية بالاعتماد على رؤى ممثلي المجتمع المدني بعيدا الرؤية الرسمية

03. الدراسات السابقة:

- 1- دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: للباحث عبد السلام عبد اللاوي وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة لسنة 2010/2011، دراسة ميدانية بولايي المسيلة وبرج بوعرييج، وحدد مجالها الزمني بين سنتين 2000 و 2010 ، كمحاولة لربط دور المجتمع المدني بواقع التنمية المحلية بالولاييتين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي واستعانت بالمنهج التاريخي والمنهج المقارن ولم توضح الدراسة كيفية اختيار عينة البحث، واكتفت بطرح بعض البيانات والإحصاءات الرسمية، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :
 - تعاني منظمات المجتمع المدني جملة من المشاكل والصراعات الداخلية، مما اثر سلبا على دورها في التنمية المحلية.
 - العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات غامضة وغير شفافة.
 - عدم توفر الثقة المطلوبة بين الجمعيات والجهات الرسمية .
 - استفادة الجمعيات من المساعدات المالية ليس واضحة وشفافة بالقدر الكافي.
 - وجود الإرادة وغياب الآلية والطريقة لتفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالمسيلة وبرج بوعرييج ، وذلك لأسباب داخلية متعلقة بالجمعيات وخارجية متعلقة بالإدارة والسلطة المحلية.
- 2- واقع المجتمع المدني في الجزائر: للباحثة شاوش إخوان جهيدة، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية تخصص علم اجتماع التنمية ، جامعة محمد خيضر بسكرة لسنة 2014/2015، دراسة ميدانية بولاية بسكرة، وحدد المجال الزمني للدراسة سنة 2011، وسعت هذه الدراسة الى محاول تشريح واقع المجتمع المدني في الجزائر، معتمدة على المنهج الوصفي وإتباع الأسلوب التحليلي، في حين تم اختيار عينة قصدية تمثلت في الجمعيات التي يمكن الاتصال بها والتواصل معها، والناشطة بشكل فعلي بإقليم ولاية بسكرة، وقد خلصت الدراسة للنتائج التالية :
 - يعاني المجتمع المدني في الجزائر من تشوه كبير في بنيته المؤسسية، ولا تسمح بالتداول المرن على قيادتها، كما أنها تفتقر إلى أبجديات الممارسة الإدارية الرسمية، حيث يمثل القانون الأساسي والجمعية العامة وحتى مكتب الجمعية مجرد إجراءات شكلية للحصول على الاعتماد.

- تتمتع الجمعيات بهامش من الحرية، وتعتمد على الدولة في تمويلها، ما يجعل هذه العلاقة علاقة تبعية وخضوع لا علاقة شراكة وتعاون. ومن هنا نجد أن المجتمع المدني لا يشكل آلية للهيمنة وإنما ينظر إليه كمنافس للدولة ولهذا تسعى الدولة للحد من نموه وقوته من خلال تكريس تبعيته.
- لا تملك الجمعيات برنامج عمل محدد وواضح تلتزم به، وإنما يسير كل شيء حسب الظروف والمناسبات ما يجعل إسهاماتها في التنمية محدودة وتنحصر نشاطها في أعمال محدودة كالتوعية والتطوع وتقديم المساعدات الخيرية لا غير.
- 3- مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية: للباحث محمد خشمون، أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة لسنة 2010/2011، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، وكان مجالها الزمني بين سنتي 2008 و2009، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة حيث لم يتعدى 148 مفردة، استثنى منهم 12 مفردة لغيابهم وعدم ممارسة مهامهم وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية :
- إن الأسلوب الإداري المركزي المتبع من طرف الحكومة، يصعب من مهمة المجالس الشعبية البلدية في عملية المشاركة في التخطيط للتنمية المحلية، بمختلف مراحلها.
- إن الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة (1990)، تحد من مشاركة المجالس الشعبية البلدية، في إدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية، على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها.
- كلما ازد اعتماد البلدية على التمويل المالي المركزي (الولائي بشكل خاص) لمشروعات وبرامج التنمية المحلية، كلما ضعفت استقلالية مجلسها الشعبي البلدي في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه المشروعات والبرامج.
- كلما ازدت الخلافات والصراعات، بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد، كلما ضعفت مشاركتهم في إدارة وتسيير عملية التنمية المحلية بالبلدية التي انتخبوا فيها.
- "إن مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة (الولاية) في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مشاركة محدودة، لا تنسجم ومهام هؤلاء الأعضاء، ولا تستجيب لتطلعات من انتخبهم".
- وعلى ضوء نتائج الدراسات السابقة سنحاول مناقشة نتائج هذه الدراسة للإجابة عن تساؤلاتها، بما شملته من أوجه للاختلاف أو التشابه بعيدا عن كل ذاتية، وهو ما قد يعطي الموضوع بعدا عمليا يمكن أن يساهم في حل المشكلات التي يواجهها المجتمع المدني والمجالس البلدية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر.
- وتعسى هذه الدراسة إضافة لأهدافها المذكورة سابقا إلى تشريح واقع علاقات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع الجزائري، لمحاولة فهمها والتنبؤ بما يمكن أن تحققه من تنمية محلية، مع تشخيص بعض المعوقات التي تحول دون تكامل هذه المؤسسات ما قد يعيق هذه التنمية، إلى جانب المساهمة في الاتجاه نحو دراسة التكامل الوظيفي لبعض المؤسسات المجتمعية خاصة السياسية منها والاجتماعية لأن

دراسته كل منها بمعزل عن الآخر هو في الحقيقة يعد تجزئة لواقع كلي تتشارك فيه مختلف العوامل و البنى الاجتماعية بمختلف توجهاتها و أنساقها في بناء الواقع، ما يجعلها نتجه نحو البحث عن رؤية اشمل للعلاقة بين البنى والأنساق الاجتماعية وواقع تفاعلها واثرها هذا التفاعل على واقع التنمية. ما الذي ستضيفه هذه الدراسة؟ وضح؟

02. بناء المفاهيم :

1- التمثلات:

"تعد التمثلات الاجتماعية شكلا من أشكال المعرفة الفردية والجماعية المتميزة عن المعرفة العلمية، ... فهي نمط من التفكير التعميمي والوظيفي من طرف جماعة اجتماعية بهدف التواصل مع محيطها الاجتماعي وبتأثير منه، بغية فهم هذا المحيط ومحاولة التحكم فيه"³، وعلى اعتبار أن التمثل هو شكل من أشكال المعرفة عادة ما يكون مستندا إلى وقائع أو معطيات سواء كانت موضوعية أو ذاتية تشكل بالنسبة للفرد أو الجماعة إما حلا لمشكلة معينة أو فهما لظاهرة ما قصد معالجتها أو التحكم فيها، ف"الفرد ينشئ عبر خبراته وتجاربه نموذجا مبطنا عن محيطه وعن الأشياء التي يواجهها فضلا عن التفاعلات والعلاقات التي يقيمها مع كل هذه العناصر"⁴، وتكون التمثلات هي أولى الخطوات من اجل محاولة فهم مشكلة ما والسعي نحو حلها و"تتواجد التمثلات في الموضوعات التي يُنشئ فيها الأفراد ذهنيا حالات كامنة لم تتحقق بعد في الواقع بقصد توقع أحداث أو تقديم فرضيات"⁵ ليكون التمثل استشراف ذهني لما يمكن أن يكون مستقبلا كحل لمشكلة أو تفسير لأسباب ظاهرة معينة، و"إن التوصل إلى إقامة تصور أو تمثيل عن المشكل من بين الشروط الدنيا لحل المشكلات"⁶، ويعكس قدرة الأفراد أو الجماعة على حل وإزالة الغموض عن موضوع المشكلة قدرتهم على وضع تصور ملائم لها، مبني على أسس منطقية لواقع المشكلة "ومن بين مفاتيح تطور القدرة على حل المشاكل، القدرة على بناء تمثيل مناسب"⁷،

ويعد مفهوم التمثل هو العلاقة التي يمكن أن يدركها الفرد لمجموعة المعطيات من أجل وضع تصور منطقي لما يبحث عنه اعتمادا على تجاربه ومعارفه السابقة المرتبطة بالموضوع المتصور، لإزالة الغموض عنه أو حل مشكلة متعلقة به، أي انه "بعد أن تم بناء تمثيل ملائم من الحالة الابتدائية والنهائية ينبغي البحث عن الحل"⁸.

وفي الأخير يمكن القول أن التمثل هو القدرة على وضع تصور مدرك من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد لحل مشكلة ما، أو معالجة ظاهرة لإزالة الغموض عنها أو التحكم فيها بالاعتماد على يملكونه من مهارات فكرية وخبرات عملية، وبما لديهم من معرفة سواء كانت علمية أو مبنية على أحكام وتصورات قبلية موضوعية كانت أو ذاتية."

2- المجتمع المدني :

للمجتمع المدني تعريفات مختلفة لا يتسع المقام للتفصيل في تطورها بتطور الفكر والمجتمعات البشرية، إلا أنها قد تشارك في أن هذا المفهوم يعبر عن تجمع الأفراد في تشكيلات مختلفة يسعون من خلالها إلى تحقيق مصالح مشتركة ويكون هذا التجمع مدنياً، يعتمد على مبدأ التطوع والاستقلال عن مؤسسات الدولة، حيث يرى "توماس باين" أن المجتمع المدني "هو وسيلة أخلاقية يتم من خلاله تقييد قوة الدولة فهذه الأخيرة وإن امتلكت صفة المشروعية لاستخدام القوة إلا أنها لا تملو سوى أن تكون تفويض من طرف المجتمع لتدير مصالحهم وتحقق منافع عامة"

وقد ذهب فوكو في أحد تحليلاته إلى القول "إن المجتمع المدني ليس بخارج عن اللعبة السياسية، أولئك أكثر دقة ليس خارج عن العلاقات السلطوية، ومؤسسات المجتمع المدني قد تكون إحدى أدوات الهيمنة"⁹، في حين عرض عزمي بشارة رؤية الجابري في أن "المجتمع المدني هو مجتمع تحكمه الأغلبية وتتوفر فيه حقوق المواطنة الأساسية والتعددية...، وتنتهي مسألة المجتمع المدني حسبه إلى قيم المدينة ومؤسساتها الطوعية في مقابل القرية ومؤسساتها المولودة"¹⁰، وهي رؤية تنطلق من مفهوم التمدن معتبرا المجتمع المدني هو نتيجة لتطور أسلوب الحياة المدنية على عكس الحياة التقليدية في الأرياف والقرى، بينما يرى فوكو أن "المجتمع المدني ليس إلا مجموعة من الأفراد يرتبطون فيما بينهم برابط قانوني وسياسي... ولم يأخذ المجتمع المدني صفته المستقلة عن الدولة"¹¹

وتعرض التعريفات السابقة المجتمع المدني إما كوسيلة كبح للسلطة، إذا تمادت في استخدام قوتها القانونية والأمنية، أو كوسيلة جديدة للهيمنة، وإلى جانب ذلك يمكن أن يكون المساعد لها، في خدمة المصلحة العامة وتحقيق التنمية، بالمشاركة الفاعلة، عن طريق التواصل الدائم مع مؤسساتها، وإبداء الرأي والمشورة وطرح الانشغالات، وكشف الحقائق بأساليب الإثراء أو الضغط وفقا لما تخوله القوانين لممثلي المجتمع المدني.

وبذلك فإن المجتمع المدني هو تلك المنظمات والجمعيات الطوعية التي يمكن من خلالها للأفراد والجماعات غير الحكومية، المشاركة في حل مشاكلهم المحلية وإبداء تصوراتهم وآرائهم حولها، وهو أحد وسائل ممارسة حرية الرأي والتعبير إلى جانب المشاركة السياسية غير المباشرة في إدارة الشؤون العامة للمجتمع ليشكل بذلك حلقة من الربط بين مختلف شرائح المجتمع والسلطات الرسمية.

3- المجالس البلدية:

تعد المجالس البلدية جزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي للبلدية وإن التمعن في قانون الجماعات الإقليمية المنظم والمسير للبلدية على أنها "شخصية معنوية تتمتع بالذمة المالية المستقلة"¹² وإذ تعد "البلدية هي القاعدة الإقليمية للمركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسير الشؤون العمومية"¹³. من واجها السهر على السير الحسن لمصالح مواطنيها وضمان السير الأحسن لمصالحها العمومية وإدارة أملاكها التي تهدف لتلبية حاجات المجتمع المحلي.

يجعلنا نتجه نحو مهام البلدية من الجوانب الاجتماعية، الثقافية، الصحية، البيئة والحضرية بعيدا عن المهام التي تقوم بها البلدية كنشاط إداري أساسي لإصدار الوثائق اللازمة ومسك السجلات الرسمية من أجل

إحصاء وتسيير مواردها وحركة وتطور فئتها الاجتماعية وما تعكسه هذه السجلات من تغيرات اجتماعية واقتصادية وغيرها، حيث تخضع كل العمليات الإدارية لإشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، وعلى هذا الأساس فإن المهام المختلفة للبلدية بين الإدارية منها أو التقنية والفنية والمرتبطة بتحسين الظروف العامة لعيش مواطنيها يجعل منها النقطة الأولى التي يمكن للأفراد من خلالها المشاركة في تسيير شؤونهم العامة، وتحسين أوضاعهم بمختلف مستوياتها عن طريق من يمثلهم من منتخبين على مستوى المجالس البلدية تتكون المجالس البلدية من جهازين أساسيين هما ¹⁴:

● جهاز المجلس الشعبي البلدي والذي يشكل إطارا للتعبير عن الديمقراطية ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، ويتكون من هئتين أساسيتين هما:

- هيئة مداولة المجلس الشعبي البلدي .
- وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي .
- جهاز إداري ينشطه الأمين العام تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ¹⁵ ،
- وبهذا فالمجالس البلدية هي جهاز تمثل الدولة على الرغم مما جاءت به القوانين سابقة الذكر، وهو ما ذهب إليه عزمي بشاره بقوله "عندما تشكلت البلديات في الوطن العربي كانت عموما جهاز دولة، أكثر منه اتحادا محليا يقدم خدمات للسكان" ¹⁶.
- وتشكل هذه المجالس لجان ذات اختصاصات متعددة يرأسها أحد أفراد المجلس البلدي بعضوية آخرين وتمثل جل القطاعات وهي: ¹⁷

- الاقتصاد والمالية والاستثمار.
- الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية.
- الري والفلاحة والصيد البحري.
- الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.
- تسهر هذه اللجان على ترقية المستويات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع المحلي.
- ومما سبق نتج عنه نحو التعريف المجالس البلدية بأنها جهاز منتخب يتشكل بمبادرة من المواطنين وإشراف من السلطات العمومية ، ويتكون من هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي بعضوية نوابه، وهيئة للمداولة تضم جميع المنتخبين المحليين، تسهران على إدارة المصالح العامة للمجتمع المحلي عن طريق مجموعة من اللجان التي تعنى بمختلف الجوانب، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية لحياة أفرادها، ويعد القاعدة الأولى للمشاركة الشعبية في تسيير الشأن العام .

المنهج: يعد البحث دراسة وصفية لتمثيلات المجتمع المدني لدور المجالس البلدية في التنمية المحلية ، ونظرا لطبيعة أي موضوع التي تستدعي منهجا وأدوات لجمع البيانات وأساليب لتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، وتحديد الظاهرة وأبعادها ، ووصف العلاقة بينها من اجل طرح توصيف علمي متكامل

لعوامل الظاهرة ،أسبابها ، التنبؤ بنتائجها أو التحكم فيها ، فإن الاعتماد على المنهج الوصفي لهذا البحث هو الخيار الأمثل من بين المناهج العلمية التي يمكن ان يعالج بها موضوع الدراسة ،كما أن الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية لمقاييس النزعة المركزية كالوسيط الحسابي لتحليل بيانات الدراسة ،قياسها ومقارنتها ضمن هذا المنهج يمكن ان تساهم في إزالة اللبس و الغموض عن بعض ما يمكن ان تتضمنه بيانات الدراسة.

03- مجتمع الدراسة وأدوات جمع البيانات:

01- مجتمع وعينة الدراسة :

نظرا لصعوبة حصر منظمات المجتمع المدني بولاية تبسة وصعوبة الوصول إلى الإحصائيات العامة فقد اعتمدنا على المكاتب البلدية لتحديد عينة البحث وقد مثل مجتمع الدراسة الجمعيات المحلية الناشطة بولاية تبسة ، حيث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة بالاعتماد على اختيار ولاية تبسة كمجال جغرافي للدراسة ثم تم اختيار عشوائي لبلديتين مثلت الأولى البلديات الكبرى في حين مثلت الثانية البلديات الصغرى بالولاية ومن ضمن جمعيات البلديتين تم استثناء الجمعيات المعتمدة والتي لا تمارس نشاطا فعليا ، مما صعب من اختيار العينة ،وقد تم اختيار 20 جمعية ومنظمة ناشطة يمكن الاتصال والتواصل مع أفراد مكتبها مع مراعاة التناسب في عدد الجمعيات بكلا البلديتين ،دون مراعاة اختلاف الأنشطة التي تميزها وكانت العملية وفقا للجدول التالي :

جدول رقم (01) يبين كيفية اختيار عينة الدراسة

عدد الجمعيات الناشطة	حساب نسبة 30%	حجم العينة
البلدية أ	54	16.2
البلدية ب	12	3.6
المجموع	66	19.8
		20

02- أدوات جمع البيانات :اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على الاستمارة ،و الملاحظة بالمعايشة على

اعتبار احد الباحثين ناشط ضمن منظمات المجتمع المدني .

وقد تم إعداد بنود الاستمارة بالاستعانة ببعض الأساتذة المتخصصين بجامعة العربي التبسي، تبسة، حيث كانت لهم آراء وتوجيهات جادة في وضع وتعديل أسئلة الاستمارة بما يخدم الموضوع المدروس، وبعد صياغة الاستمارة في شكلها النهائي، تم توزيع الاستمارات على أربع أعضاء أساسيين من مكتب كل جمعية وهم رئيس الجمعية ،نائبه ، الكاتب العام أو مساعده أمين المال أو مساعده لتكون الاستمارات الموزعة 80 استمارة، تم استرجاع 79 استمارة منها، وهو ما يمثل العينة الفعلية للدراسة.

كما ساعدت الملاحظة بالمعايشة بوضع بعض القراءات لواقع المجتمع المدني والمجالس البلدية، مما سيساعد في قراءة النتائج وتحليلها.

03- خصائص العينة : من خلال هذا العنصر سنحاول إبراز خصائص العينة من حيث النوع الاجتماعي والمستوى الدراسي ضمن صفوف المجتمع المدني، وهي الخصائص التي ستساعد في تحليل ومعالجة بقية البيانات الخاصة بالموضوع .

جدول رقم (02) يبين توزيع العينة حسب الجنس والمستوى التعليمي

النوع الاجتماعي المستوى	رجال		نساء		المجموع حسب المستوى	
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %
متوسط فافل	04	36.36	07	63.64	11	13.92
ثانوي	15	55.56	12	44.44	27	34.18
جامعي	28	68.29	13	31.71	41	51.90
المجموع حسب النوع	47	59.49	32	40.51	79	100

من خلال عرض الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الذكور بلغت 59.49% بينما بلغت نسبة الإناث 40.51%، هو ما يعكس إقدام العنصر النسوي على الانخراط ضمن صفوف المجتمع المدني وتحول المرأة نحو المشاركة في الحياة العامة للمطالبة بحقوق ومكاسب اجتماعية أو السياسية بالإضافة إلى الاضطلاع بدورها الأساسي كمورد بشري كان شبه غائب عن دوائر النشاط الحقوقي والسياسي سواء المحلي أو الوطني .

والى جانب النوع الاجتماعي يبرز الجدول المستويات التعليمية لأفراد العينة حيث بلغت نسبة الأفراد الذين تقل مستوياتهم التعليمية عن المستوى المتوسط نسبة 13.92%، تمثل النساء منها نسبة 63.64% في حين بلغت نسبة الرجال 36.36% من إجمالي هذه الفئة، فيما بلغت نسبة ذوي المستويات التعليمية الثانوية 34.18% تبلغ النساء منها نسبة 44.44%، ومثلت المستويات الجامعية ما نسبته 51.90% مثلت النساء ما نسبته 31.71% منها، وبإعادة القراءة الجدول يتبين أن المستويات التعليمية للمرأة يمكن اعتبارها متوازنة مع نسبة مشاركتها ضمن منظمات المجتمع المدني وهي بذلك تعبر عن توازن بين متغير الجنس والمستوى التعليمي لأفراد العينة، وبشكل عام فإن المستوى التعليمي للعينة يعتبر أحد المؤشرات التي يمكن أن تساهم في تفعيل دور المجتمع المدني واعتماده على مورد بشري ذا تكوين أكاديمي قد يجعل منه قادرا على حل المشكلات التي تعترض دوره في التنمية المحلية، بشكل عملي و فعال .

04- واقع العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمجالس البلدية :

جدول رقم(03) يبين إجابة المبحوثين حول طبيعة نشاط الجمعية مع المجالس الشعبية والتنسيق معها.

النوع	نشاط الجمعية جاء من اجل												وجود تنسيق	
	تكمال		رقابة		مزدوجة		دون إجابة		نعم		لا		دون إجابة	
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %
رجال	14	29.79	11	23.40	13	27.66	09	19.15	34	72.34	06	12.77	07	14.89
نساء	02	04.26	10	21.28	08	17.02	12	25.53	23	71.87	08	25.00	01	03.13
المجموع	16	20.26	21	26.58	21	26.58	21	26.58	57	72.15	14	17.72	08	10.13

من الجدول نلاحظ أن 20.26 % من المبحوثين أجابوا بأن نشاط الجمعية أو المنظمة جاء من أجل التكامل مع عمل المجالس البلدية في تحقيق التنمية أي أنهم يعتقدون أن المجتمع المدني هو شريك في إحداث التنمية وعامل أساسي لها بما يقوم به من أنشطة منفصلة عن المؤسسة الحكومية أو بالاشتراك معها ، في حين لا يرون أي دور رقابي لمنظمتهم على هذه المؤسسات ونخص بالذكر المجالس البلدية وهو ما قد يعكس غياب اعتراضهم على أي من الممارسات السلبية للمجالس المنتخبة وتكتفي بما تحققة من نشاطات تكون في أغلب الأحيان رمزية وغير ذات جدوى في تفعيل التنمية .

بينما عبر 26.58 % من ممثلي هذه المنظمات المحلية أن نشاطها جاء من أجل فرض الرقابة على المجالس البلدية ، أي أن طبيعة نشاطها تركز على محاولة مواجهة وتصحيح أخطاء الممارسات التي لا تخدم المجتمع المحلي أو فئة من فئاته المختلفة، وهي بذلك وضعت نفسها في مجال مواجهة مباشرة مع المجالس البلدية ، ما قد يعكس عدم الثقة بين الطرفين ، على خلفية بعض الاختلافات السياسية والاجتماعية مما يقلص من فرص تحقيق التماسك الاجتماعي الذي يمكن أن يكون أحد أهم روافد التنمية .

وقد بينت نسبة 26.58 % آراء المبحوثين على أن نشاط منظمتهم جاء من أجل التكامل والرقابة كنشاط ثانوي على عمل المجالس البلدية ومساهماتهم في التنمية وهو ما يجعل من أصحاب هذه الإجابات أكثر مرونة وتكيفاً في فهم واقع المجالس البلدية ودورها في التنمية، وبذلك يدرك أصحاب هذه الإجابات أن دور المجتمع المدني هو تكامل في تنفيذ بعض النشاطات والأعمال سواء اجتماعية أو حتى إدارية في ما تعلق بالتنمية المحلية خاصة في ما تعلق بجوانب ، التضامن ، الثقافة ، التعليم ، أو حتى الاقتراح والتخطيط لبعض مشاريع التنمية المحلية وتجسيدها على أرض الواقع، في حين يمكن أن يكون هذا الدور رقابياً في حال وجود الممارسات السلبية للمجالس البلدية والتي تسعى منظمات المجتمع المدني للحد منها، من خلال فرض نوع من الرقابة غير الرسمية على هذه المجالس.

ومما يلفت الانتباه أن نفس النسبة السابقة من المبحوثين 26.58 % الم تكن لديها أي إجابة من الإجابات السابقة ولم تقم بإعطاء أي إجابة تراها مناسبة على الرغم من أن الاستمارة تضمنت عبارة مفتوحة تعطي للمبحوث حرية الإجابة بما يراه مناسباً من وجهة نظره ، وهو ما يوحي بأن هذه النسبة لا ترى أي علاقة تذكر بين نشاطها والمجالس المحلية ، وهو ما قد يعكس سلبية هذه الفئة تجاه وضع تصور مناسباً لدور المجالس البلدية في التنمية ، وهو ما قد يؤكد نسبة 17.72 % من المبحوثين الذين صرحوا بعدم وجود أي تنسيق بين منظماتهم والمجالس البلدية في حين امتنعت بنسبة 10.13 % عن الإجابة ، وهو ما يفسر عدم قدرة بعض ممثلي المجتمع المدني على قراءة واقع علاقتهم بهذه المجالس .

وقد جاءت نسبة 72.15 % من إجابات المبحوثين تفيد بوجود تنسيق بين منظماتهم والمجالس البلدية وهو تصريح بأن هناك نوع من علاقة التكامل بين ممثلي المجتمع المدني ومجالسهم البلدية ، إلا أنها توحى ببعض التناقض بينها وبين الإجابات السابقة التي لم تتعدي ما يقارب 27 % من إجابات المبحوثين حول تكامل دورها مع دور المجالس في التنمية .

جدول رقم (04) يبين إجابة المبحوثين حول تمويل مؤسساتهم من قبل المجالس البلدية

تمويل الجمعية	تكرار	نسبة %
نعم	33	41.77
لا	26	32.91
دون إجابة	20	25.32
المجموع	79	100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 25.32% من المبحوثين لم يجيبوا على السؤال المطروح وهو ما يعكس التكتّم عن ما إذا كانت منظماتهم تتلقى تمويلا من المجالس البلدية أو أي جهة رسمية أخرى، وإذا كانت نسبة 41.77% من المبحوثين تصرّح بتلقيها تمويلا من المجالس أو المؤسسات الحكومية، فإن نسبة 32.91% منهم تعبر عن عدم تلقيهم للتمويل، فإن النسبتين السابقتين تمثلان العلاقات المتوازنة بين تمويلها وعلاقتها بالمجالس البلدية ما يعزز طبيعة تصريحات المبحوثين في الجدول رقم (03) حول طبيعة وجود نشاط هذه المنظمات بين الرقابة والتكامل مع دور المجالس البلدية، وبذلك فإن تلقي التمويل يمكن أن يفسر كنوع من تبعية منظمات المجتمع المدني للمجالس البلدية التي قد تتفق معها في الرؤى العامة، إلى جانب التوجه السياسي أو الانتماء الاجتماعي، في حين عدم تلقي الدعم قد يفسر على أنه نتيجة لاعتراض البعض الآخر من ممثلي المجتمع المدني على بعض ممارسات المجالس البلدية، ما يجعلها محرومة من التمويل المالي.

الإجابة على التساؤل الأول :

بناء على المعطيات السابقة وتحليل طبيعة العلاقة والتنسيق بالإضافة إلى واقع تمويل منظمات المجتمع المدني من المجالس البلدية، فلا بد أن نلاحظ النسب الأكبر كانت مقسمة بين الصراع المطلق (الرقابة فقط) والتبعية المفرطة (التكامل فقط)، بالإضافة إلى المبحوثين الذين لم يجيبوا نهائيا عن طبيعة علاقتهم بالمجالس البلدية، ولا على التنسيق بين منظماتهم وبينها، كما لم يجيبوا عن ما إذا كانوا تلقوا تمويلا من هذه المجالس أم لا، فإن ما نستخلصه هو وجود نوع من الغموض في علاقة المجتمع المدني بالمجالس البلدية نتيجة لإحجام فئة كبيرة من المبحوثين عن تحديد واقع علاقتهم بالمؤسسات الرسمية سواء بتلقيهم التمويل منها، أو بتحديد نوع العلاقة المرتبطة بطبيعة نشاطهم مع المجالس البلدية والتي عكست جانبا من عدم الثقة بين الطرفين وهو ما يجعل الإجابة على التساؤل الأول حول واقع علاقة المجتمع المدني بالمجالس البلدية تتلخص في ما يلي :

- إن واقع العلاقة بين المجتمع المدني و المجالس البلدية يكتنفها نوع من الغموض وقلة الثقة بين الطرفين .

05- طبيعة المورد البشري للمجالس البلدية:

من خلال هذا العنوان نحاول عرض البيانات المتعلقة بالمورد البشري للمجالس البلدية بناء على إجابات ممثلي المجتمع المدني وتحليلها ثم ربطها بعلاقتها بالتنمية المحلية .

جدول رقم (05) يمثل إجابة المبحوثين حول مشاركة السياسية للمرأة داخل المجالس البلدية

النوع	ضرورة مشاركة المرأة	المشاركة شكلية
-------	---------------------	----------------

دون اجابة	نعم	لا	دون اجابة	نعم	لا	دون اجابة	نعم	لا	دون اجابة	نعم	لا	دون اجابة
رجال	31	65.96	15	31.91	01	02.13	28	59.57	13	27.66	6	12.77
نساء	29	90.63	01	3.13	02	06.25	13	40.63	15	46.88	4	12.5
المجموع	60	75.95	16	20.25	03	03.80	41	51.9	28	35.44	10	12.66

يعكس الجدول إجابة المبحوثين حول ضرورة مشاركة المرأة السياسية وإذا كانت هذه المشاركة فعلية او شكلية، وقد عبر 75.95% من المبحوثين عن ضرورة مشاركة المرأة حيث مثلت ما نسبته 65.96% من الرجال ونسبة 90% من النساء يرون أن المرأة لا بد لها من دخول المعتكك السياسي المحلي لتشكل رافدا للمورد البشري داخل المجالس البلدية وعلى الرغم من ارتفاع النسب السابقة إلا أنها قد لا تعكس واقع فعالية مشاركة المرأة في المجالس البلدية حيث يرى 51.90% من المبحوثين أن هذه المشاركة شكلية، من بينهم نسبة 59.75 من الرجال و40.63% من النساء ما يجعل المورد البشري للمجالس البلدية غير متوازن على المستوى العملي والطبيعة الاجتماعية لمورده البشري.

جدول رقم (06) يبين إذا ما كان الانتماء السياسي يلعب دورا ايجابيا في تحقيق التنمية المحلية

الإجابة المستوى	نعم		لا		دون اجابة		المجموع
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	
متوسط	01	09.09	03	27.27	07	63.64	11
ثانوي	12	44.44	06	22.22	09	33.33	27
جامعي	20	48.78	14	34.15	07	17.07	41
المجموع	33	41.77	23	29.11	23	29.11	79

يبين الجدول أن ممثلي المجتمع المدني 41.77% منهم يرون أن الاختلاف السياسي يلعب دورا ايجابيا في تحقيق التنمية تمثل نسبة الجامعيين منهم 60.61% والثانويين منهم 36.36%، معتبرين أن هذا الاختلاف يمكن أن يشكل عاملا ايجابيا في تبادل الرؤى والتصورات حول البرامج والخطط والأهداف التنموية، في حين يرى 29.11% من المبحوثين أن الاختلاف السياسي يشكل عاملا سلبيا في تحقيق التنمية وهو بذلك يعيق التنمية المحلية، مثل الجامعيون منهم نسبة 60.87%، والثانويين 26.09%، وامتنع 29.11% عن المبحوثين الذين عن الإجابة مثلت نسب متقاربة من مختلف المستويات التعليمية، وبالنظر إلى أعلى نسبة من الإجابات حول ايجابية الانتماء السياسي في المجالس في تحقيق التنمية نلاحظ أن الإجابة بنعم مثل الجامعيون 60.61%، وفي الإجابة بـ لا مثل الجامعيون أيضا 60.87%، مما يعبر عن اختلاف واضح بين رؤى ذوي المستويات الجامعية في المجتمع المدني حول بعض الحقائق التي تفرض واقعا قد يكون مجهولا لدى ممثلي المجتمع المدني مما يحجب عنهم إمكانية وضع خطط واستشراف حلول لدور المجالس البلدية في التنمية.

جدول رقم (07) يبين أراء ممثلي المجتمع المدني حول كيفية تفعيل المورد البشري المحلي في التنمية المحلية

الإجابة	تكرار	نسبة%
---------	-------	-------

33.33	33	مشاركة المجتمع المدني في التخطيط للتنمية
33.33	33	حسن اختيار المجتمع المحلي لممثليه في المجالس
34.34	34	تفعيل عمل المجتمع المدني في النشاط التطوعي
00	00	عدد الإجابات المقترحة من المبحوثين
100	100	المجموع

الملاحظ في الجدول أنا إجابات المبحوثين حول تفعيل المورد البشري للمجتمع المحلي كانت متقاربة حيث عبرت 34.34% منهم عن أهمية تفعيل العمل التطوعي لدى أفراد المجتمع المدني بمثابة الخيار الأساسي لتحقيق التنمية المحلية ، بينما عبرت نسبة 33.33% عن كل من الخيارين الآخرين والمتمثلان في حسن اختيار المجتمع المحلي لممثليه في المجالس البلدية وهو ما يعكس عدم رضا المجتمع المدني عن ما تفرزه العملية الانتخابية في المجالس البلدية نتيجة لارتباط عملية اختيار المرشحين بمصالح ضيقة لا تخدم التنمية على مستوى المجتمع المحلي أو إقليم البلدية ، في حين يعبر الخيار الثالث والأخير عن مشاركة المجتمع المدني في التخطيط للتنمية ويعد هذا الخيار الى جانب الخيارات السابقة على درجة من الأهمية التي قد تسمح للممثلي المجتمع المدني من المشاركة السياسية والترشح ليكونوا أعضاء في المجالس البلدية حتى تستفيد من مختلف التخصصات العلمية والخبرات المهنية والإدارية التي يمكن أن يتمتع بها ممثلوا المجتمع المدني ، لكن الملاحظ في الجدول أن نسبة المبحوثين التي بلغت 31.65% لم يبدوا آراءهم حول الموضوع على الرغم من أن الاستمارة تضمنت عبارة تسمح للمبحوث بالإدلاء بأي اقتراح يعبر عن آرائهم مثل عبارة " غير ذلك اذكرها :....." ، وهو ما يعكس عدم قدرة هذه الفئة من وضع أي تصور للمشاكل المتعلقة المورد البشري على مستوى المجالس المحلية سواء من ناحية تحسين مورده البشري داخل المجلس نفسه أو الاستفادة من مؤهلات العلمية والفنية لأفراد للمجتمع المدني .

الإجابة على التساؤل الثاني :

بالنظر إلى تحليل البيانات السابقة و المتعلقة بطبيعة المورد البشري في المجالس البلدية ، فإن اهم نتائج جاءت بأن :

- مشاركة المرأة السياسية لا تعكس واقع فعالية مشاركتها كمورد بشري في تفعيل دور المجالس البلدية في التنمية المحلية ، وإنما هي مجرد مشاركة شكلية واستجابة للتطورات القانونية التي تسعى إلى التمكين السياسي للمرأة في المجتمعات المحلية.
- يعاني المورد البشري نوعا من الصراعات الناتجة عن الانتماء السياسي المرتبط بالتوجهات الاجتماعية في المجتمع المحلي ما يجعلها احد المعوقات لدوره في التنمية الحلية وتزداد هذه المعوقات حدة بازدياد الصراع داخل المجالس.
- يعد سوء اختيار أعضاء المجالس البلدية احد اهم الأسباب التي تعرقل عمله ، وتحد من دوره في التنمية المحلية.

06- المجالس البلدية وقدرتها على تحقيق التنمية المحلية :

جدول رقم (08) يمثل إجابة المبحوثين حول قدرة المجالس البلدية على تحقيق التنمية المحلية

المستوى	اقل من متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
---------	--------------	-------	-------	---------

الإجابة	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %
نعم	02	06,45	12	38,71	17	54,84	31	39,24
لا	01	05,00	05	25,00	14	70,00	20	25,32
دون إجابة	08	28,57	10	35,71	10	35,71	28	35,44
مجموع	11	13,92	27	34,18	41	51,90	79	100

يوضح الجدول رقم (08) إجابة المبحوثين عن سؤال حول قدرة المجالس البلدية على تحقيق التنمية المحلية وهو السؤال الذي من خلاله يمكن أن نحاول فهم رؤية المجتمع المدني لقدرة المجالس على تحقيق التنمية وكما يوضح الجدول فإن 39.24% يرون أن المجالس البلدية قادرة على تحقيق التنمية تمثل نسبة 54.84% منهم فئة ذوي المستويات الجامعية ، وهم بذلك يعتبرون أن المجالس البلدية تملك مقومات تجعل منها سبيلا للوصول إلى التنمية إذا ما توفرت الإرادة لذلك، وعلى عكس هذا يرى 25.32% من المبحوثين أن المجالس البلدية غير قادرة على تحقيق التنمية لمجموعة من الأسباب سنتعرض لها لاحقا ، منهم 70% الجامعيين ، وهو ما يوحي انه لا توجد علاقة واضحة بين طبيعة الإجابة ومتغير المستوى التعليمي حي يمثل الجامعيين في كلتا الحالتين اكبر نسبة في الإجابة بـ "نعم" أو "لا"، وان طبيعة الإجابة مرتبطة بعوامل قد لا يكون المستوى التعليمي احدها.

جدول رقم (09) يمثل إجابة المبحوثين حول أسباب عدم قدرة المجالس البلدية على تحقيق التنمية المحلية

الإجابة المستوى	جهل أعضائه للقوانين		نقص الإمكانيات المادية للمبلدية		صراع تنظيمي		سوء اختيار أعضاء المجالس	
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %
ابتدائي	00	00	01	16.67	00	00	01	5.88
ثانوي	03	30	04	66.67	01	14.29	04	23.53
جامعي	07	70	01	16.67	06	85.71	12	70.59
المجموع	10	25.00	06	15.00	07	17.50	17	42.50

لقد عرض الجدول السابق إجابة المبحوثين حول أسباب عدم قدرة المجالس البلدية على تحقيق التنمية المحلية حيث كانت نسبة 42.50% امن المبحوثين عن سبب يرونه الأكثر أهمية في عدم قدرة المجالس على تحقيق التنمية ، وهو سوء اختيار المجتمع المحلي لمثليه في المجالس الشعبية ، وذلك على اعتبار أن المجتمع المحلي لازال بعيدا عن اختيار من يمثلونه بشكل حقيقي ، وعلى صعيد آخر يرى 15% من إجمالي المبحوثين أن نقص الإمكانيات المالية تعرقل دور المجالس البلدية في التنمية المحلية.

كما يرى 25% منهم أن جهل أعضاء المجالس البلدية للقوانين المسيرة للبلدية هي احد أهم الأسباب في ذلك . في حين عبرت نسبة 15% منهم على أن نقص الإمكانيات المادية للبلدية خاصة الموارد المالية جعل من المجالس مقيدة بما تمنحه الدولة من إعانات مما يحد من قدرتها على إنشاء المشاريع وتحسين البنى التحتية وغيرها من الأعمال والأشغال التي يمكن أن تحسن من مؤشرات التنمية المحلية ، وقد ذهب 17.50% من المبحوثين إلى أن الصراع التنظيمي بين المجلس والسلطة المركزية والتي قد تمثلها الإدارة البلدية أو الدائرة

والولاية كسلطة وصية، أو بين أعضاء المجلس انفسهم هو واحد الأسباب المؤدية إلى عرقلة مسيرة التنمية المحلية .

جدول رقم(10) هل اعتماد المجالس على إعانة الدولة كاف لتحقيق التنمية المحلية

الإجابة	تكرار	نسبة%
نعم	09	11.39
لا	44	55.70
دون إجابة	26	32.91
المجموع	79	100

نلاحظ من الجدول أن 55.70% من المبحوثين يرون أن اعتماد المجالس البلدية على إعانة الدولة لا يساعدها في تحقيق التنمية المحلية ،وهو ما يعكس أهمية الاستقلالية المالية والاقتصادية للمجالس البلدية عن السلطة المركزية من وجهة نظر ممثلي المجتمع المدني، وعبر 11.39% فقط عن أن الموارد المالية التي تمنحها السلطات المركزية كافية لتحقيق التنمية .متجاهلين بذلك أن مثل هذه الموارد لا بد أن توظف وفقا للخطط المركزية للتنمية لا وفقا لمتطلبات المجتمعات المحلية وهو ما قد يعكس عدم اطلاع أصحاب الإجابات على مجمل القوانين والآليات المسيرة للمجالس البلدية، وبالتالي جهلها ببعض الحقائق التي يمكن أن تساعدها في بناء تمثلات واضحة لحل مشاكل التنمية المحلية ، في حين امتنع 32.91% منهم عن الإجابة لتبقى آراؤهم غامضة حول الموضوع .

جدول رقم (11) يمثل آراء المبحوثين حول دور المجالس في تحسين الموارد المالية لتحقيق التنمية

الإجابة	تكرار	نسبة%
تشجيع الاستثمار	39	19.10
خلق مؤسسات اقتصادية للبلدية	31	15.20
تشجيع الحرف والصناعات التقليدية	31	15.20
النشاط الفلاحي المحلي	38	18.63
مشاركة اقتصادية للمجتمع المدني	34	16.67
دون إجابة	31	15.20
المجموع	204	100.00

على غرار الجدول السابق فإن ابرز ما يلاحظ في هذا الجدول هو عدم إبداء 15.20% من المبحوثين عن آرائهم حول دور المجالس البلدية في تحسين الموارد المالية للمجتمع المحلي وهو ما يعكس عجزهم عن وضع تصور لأي حلول حول المشكلات المالية التي تعرض المجالس البلدية في تحقيق التنمية ،والى جانب ذلك فإن تعدد الإجابات بتعدد البدائل المطروحة لدى المبحوثين يعبر عن قدرة فئة منهم على إعطاء الحلول الملائمة لتحسين الموارد المالية للبلدية والتي تعد من مهام المجالس البلدية ،ويعبر تقارب النسب في الجدول السابق عن عدم تأثير المستوى التعليمي للمبحوثين في وضع الخيارات والحلول المقترحة .

الإجابة على التساؤل الثالث:

على الرغم من عدم إجابة بعض المبحوثين على بعض الأسئلة المتعلقة بهذا المحور إلا أن القراءات السابقة للبيانات التي تناولناها بالتحليل والمناقشة قد خلصت إلى الإجابة على التساؤل الثالث وان لم تمثل

اي من هذه الإجابات الأغلبية إلا أنها كانت متقاربة لتعطينا مجتمعة بعض الآراء والحلول إلى جانب تشخيص بعض المشاكل التي قد يمكن حلها من تفعل دور المجالس البلدية في التنمية المحلية حسب ممثلي المجتمع المدني والتي كانت كالتالي:

- تحسين المورد البشري للمجالس البلدية بحسن اختيار أعضاء مجالسها، عن طريق مراعاة طبيعة التكوين الأكاديمي والسياسي والمهني بالإضافة إلى المصداقية والقبول الاجتماعي والحد من الصراعات التنظيمية التي تعكس عدم الانسجام داخل المجالس البلدية ، ما قد يعيق التنمية المحلية.
- تخلص المجالس البلدية من التبعية المالية للسلطات المركزية عن طريق إنشاء المشاريع والاستثمارات الذاتية والمحلية التابعة للبلدية على اعتبارها شخصية معنوية ، لان تبعية التمويل للسلطات المركزية تحد من اتخاذ قرارات تنموية تناسب وخصوصية المجتمع المحلي .
- تطوير الإمكانيات الاقتصادية للمجتمع المحلي وكذلك المجتمع المدني بتشجيع المستثمرين المحليين ، والأنشطة الفلاحية إلى جانب الحرف والصناعات التقليدية وتطويرها ، التي يمكن أن يكون المجتمع المدني مشاركا فيها.

07- المجتمع المدني بين واقع علاقته بالمجالس البلدية وتمثلاته لدورها في التنمية :

النتائج العامة للدراسة

ان واقع علاقة المجتمع المدني بالمجالس البلدية يؤثر ولا شك في وضع التمثلات الملائمة لدورها في التنمية المحلية و بالتالي تحديد معوقاتهما ومحاولة إيجاد حلول لها ، ليكتمل بذلك دور المجتمع المدني ومساهمته في التنمية المحلية حيث أن هذا الدور لا يقتصر على مختلف الأنشطة التي تقوم بها مؤسساته في المجتمع المحلي بل يجب أن تتعداها إلى المشاركة مع الهيئات الرسمية وغير الرسمية الأخرى من اجل الحد من معوقاتهما بتشخيص مشاكلها وإيجاد حلول لها ، وإذا كانت هذه الراسة قد توصلت في إجابتها على تساؤلها الأول عن واقع علاقة المجتمع المدني بالمجالس البلدية إلى أنها علاقة يكتنفها الغموض وعدم الثقة وهوما توافقت نتائجه مع الدراسة السابقة للباحث عبد السلام عبد اللاوي التي كانت قد توصلت الى ان علاقة الجهات الرسمية بالجمعيات غير شفافة وغامضة بالإضافة الى أنها تفتقر الى الثقة بين الطرفين .

وعلى الرغم من أن الإجابات على أسئلة هذه الدراسة كان المجتمع المدني قادرا فيها على تحديد بعض هذه المعوقات مثل ما اجمع عليه 75.95% منهم حول ضرورة مشاركة المرأة في المجالس البلدية ، على الرغم من أن 51.90% منهم اقرروا أن هذه المشاركة شكلية ، فيما اتفق 55.70% منهم على أن اعتماد المجالس البلدية على الإعانة المالية للدولة غير كاف لتحقيق التنمية وهوما تقاطعت فيه مع بعض نتائج الدراسات السابقة .

إلا ان بقية النتائج لم تكن تمثل اراء فئة كبيرة من ممثلي المجتمع المدني في عينة الدراسة وإنما كانت تمثل نسب متفاوتة ومشتتة بأقل من 30% تقريبا في جل الإجابات ، ، والتي كانت نتيجة لغموض طبيعة العلاقة التي تربط ممثلي المجتمع المدني بالمجالس البلدية وعدم توفر الثقة بين الطرفين، و بالاعتماد على

النتائج السابقة للدراسة ،سنحاول النظر من زاوية اخرى لبعض هذه النتائج ،التي سنعتمد في عرضها على الوسيط الحسابي الذي سنحاول من خلاله معرفة قدرة المجتمع المدني على وضع تمثلات ملائمة لدور المجالس البلدية للتنمية .

- معادلة حساب الوسيط الحسابي¹⁸:

$$\text{الوسيط} = \frac{\text{القيمة رقم} + 1}{2}$$

1. اذا كان عدد القيم n فردي

$$\text{الوسيط} = \frac{\left(\frac{n}{2} + 1\right) \text{ القيمة رقم} + \left(\frac{n}{2}\right) \text{ القيمة رقم}}{2}$$

2. اذا كان عدد القيم n زوجي

جدول رقم (12) يبين حساب الوسيط لنسب عدم إجابة ممثلي المجتمع المدني عن بعض أسئلة

الدراسة المعروضة في الجداول السابقة

الرتبة	01	02	03	04	05	06	07	08	09
النسبة المئوية %	10.13	12.66	25.32	26.58	29.11	31.65	32.91	35.44	39.24

$$\text{الوسيط} = \text{قيمة الرتبة} = \frac{1+9}{2} = \text{قيمة الرتبة 5} = 29.11\%$$

من النتيجة السابقة نلاحظ ان الوسيط الحسابي لنسب عم إجابة المبحوثين عن أسئلة الدراسة كان 29.11% وهو ما يقارب ثلث عينة الدراسة ، وإذا كانت هذه الفئة غير قادرة على الإجابة على تساؤلات الدراسة ما قد يعكس أن انتماءها للمجتمع المدني انتماء شكلياً أي انهم لا يمارسون نشاطهم الفعلي ضمن مكاتب هذه المنظمات والجمعيات ، وأن انتماءهم عبارة عن إجراءات قانونية لا غير وهو ما تؤكد نتائج الدراسة السابقة للباحثة شاولي إخوان جهيدة والتي خلصت الى ان المجتمع المدني يعاني تشوها كبيراً في بنيته المؤسسية وأن القانون الأساسي و الجمعية العامة وحتى مكتب الجمعية يمثلون مجرد إجراءات شكلية ، حيث يكون رئيس الجمعية او المنظمة هو الفاعل الرئيسي والأساسي دون العودة لبقية أعضاء مكتب الجمعية في اتخاذ القرارات ومناقشتها ، كما يمكن ان تكون عدم إجابتهم نتيجة لعدم اتضاح الرؤى لديهم لأدوار المجالس البلدية للتنمية نتيجة لغموض العلاقة بين هذه الأخيرة وبين منظماتهم و وهي النتيجة التي اتفقت فيها نتائج دراستنا مع الدراسة السابقة للباحث عبد السلام عبد اللاوي .

وإذا كان 29.11% من ممثلي المجتمع المدني غير قادرين على الإجابة على أسئلة مباشرة متعلقة بطبيعة نشاطهم وعلاقتهم بالمجالس البلدية ، او بعض المشاكل المادية والبشرية التي تعيق دور المجالس في التنمية المحلية ، فإنها بالضرورة غير قادرة على وضع تمثلات لدور المجالس البلدية في التنمية المحلية ، وأن غموض

العلاقة وعدم شفافيتها بين الطرفين يؤدي بالضرورة الى عدم وضوح التصور العملي و المنطقي لدور المجالس البلدية في التنمية المحلية، وبالتالي عدم القدرة على الاطلاع على واقع المشاكل التي يعانها والتي تحد من دوره في التنمية المحلية ناهيك على وضع حلول ملائمة لها .

جدول رقم (13) يبين تعدد إجابات المبحوثين حول تمثلاتهم السابقة لتفعيل المورد البشري وتحسين

الموارد المالية للبلدية

الإجابات حول تفعيل المورد البشري		الإجابات حول تحسين الموارد المالية		تعدد الإجابات
نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	
26.58	21	6.33	50	مبحوثين اكتفوا بإجابة واحدة
25.32	20	10.13	80	مبحوثين أجابوا إجابة مزدوجة
16.46	13	10.13	80	مبحوثين أجابوا إجابة ثلاثية
/	/	8.86	70	مبحوثين أجابوا ب104 إجابات
/	/	25.32	20	مبحوثين أجابوا ب05 إجابات
31.65	25	39.24	31	دون إجابة
100	79	100.00	79	المجموع

ومن خلال الجدول السابق الذي يبين تعدد اجابات المبحوثين الذي يمثل قدرتهم على الاحاطة بمختلف المشاكل البشرية و المادية للمجالس البلدية والتي تحد من دوره في التنمية فإننا سنحاول في الجدول التالي تحديد الوسيط الحسابي للفئة التي يمكن ان تكون اكثر دراية واطلاع وقدرة على تحديد هذه المشاكل من خلال اقتراح حلول مختلفة لها ، باختلاف المعوقات التي تحد من دور المجالس البلدية في التنمية المحلية .

جدول رقم (14) يبين حساب الوسيط للمبحوثين الذين أجابوا بإجابتين أو أكثر للأسئلة نصف

مفتوحة.

الترتيب	01	02	03	04	05	06	07	08	09
النسبة المئوية	6.33	8.86	10.13	10.13	16.46	25.32	25.32	26.58	31.65

$$\text{الوسيط} = \text{قيمة الرتبة} = \frac{1+9}{2} = \text{قيمة الرتبة 5} = 16.46\%$$

يبين الجدول رقم (14) الوسيط الحسابي لإجابات المبحوثين الذين تمكنوا من إعطاء أكثر من إجابة لحل بعض المشاكل التي تحد من دور المجالس البلدية في التنمية المحلية والتي مثلت نسبة 16.46% فقط منهم، وإذا كان تعدد إجابات هذه الفئة من المبحوثين يبين قدرتهم على تشخيص بعض المشاكل التي تعانها المجالس البلدية المختلفة باختلاف مجالاتها ومكوناتها البشرية، التنظيمية، الاقتصادية، الاجتماعية، والتي توصلت إليها هذه الدراسة وتوافقت في بعضها مع الدراسات السابقة لا سيما الدراسة السابقة للباحث محمد خشمون التي خلصت الى ان الوصاية الإدارية بالإضافة الى التبعية المالية للسلطات المركزية وكذلك الخلافات و الصراعات داخل المجالس البلدية نفسها تحد من فعاليتها في التنمية المحلية ، فإن تعدد الإجابة أيضا يمثل قدرتهم على اقتراح جملة من الحلول المختلفة انطلاقا من قدرتهم على وضع تصورات ملائمة بالاعتماد على محاولة فهم الأسباب الموضوعية لهذه المشاكل بمختلف جوانبها ، وصولا إلى وضع تمثلات

عملية تكون الانطلاقة نحو حلها أو التحكم فيها حتى لا تنعكس سلبيات التنمية المحلية، وتعكس هذه النسبة فئة قليلة من ممثلي المجتمع المدني الذين شخّصوا سبب وجود نشاط جمعياتهم بالموازنة بين التكامل والرقابة مع المجالس البلدية (السلطة)، وهو ما يعكس إدراك هذه الفئة لواقع إنشاء منظماتهم والأهداف التي تسعى إليها، في حين لم تكن نسبة 26.58% من المبحوثين قادرة على الإجابة على سبب وجود منظماتهم وعلاقتها بالمجالس البلدية.

وإذا كان 29.11% من المجتمع المدني غير قادرين على التعبير عن آرائهم بالإجابة على أسئلة الاستمارة، وعلى الرغم من قدرة ممثلي المجتمع المدني في هذه الدراسة من تحديد بعض المشاكل التي تحد من دور المجالس البلدية في التنمية المحلية ولو بنسب متفاوتة، إلا أن 16.46% فقط منهم يملكون القدرة على بناء تمثيلات ملائمة لتفعيل دور المجالس البلدية في التنمية المحلية، وبالرغم من التنوع الاجتماعي والمستويات التعليمية العالية للمثلي المجتمع المدني إلا أن هذا التنوع والمستوى التعليمي غير قادر على تفعيل دور المجتمع المدني، سواء لانغلاق بعض ممثليه على أنفسهم وعدم قدرتهم على الانفتاح على الواقع السياسي، الاقتصادي، القانوني والاجتماعي للمؤسسات الرسمية أو تبعية بعضها الآخر لهذه المؤسسات. وهو ما يعكس ضعف دور المجتمع المدني في المشاركة في التنمية المحلية إنطلاقاً من عدم قدرته على وضع تمثيلات ملائمة يتفق عليها غالبية ممثليه في مواجهة بعض الممارسات السلبية للسلطات الرسمية والتي تشكل عائقاً، وتحد من دوره المجالس البلدية في التنمية المحلية، وهو ما يجعلنا نخلص إلى نتيجة عامة مفادها أنه على الرغم من قدرة المجتمع المدني من تشخيص بعض المشاكل التي تعرقل دور المجالس البلدية في تحقيق التنمية إلا أنه غير قادر على وضع تمثيلات ملائمة لحلها وتفعيل دور هذه المجالس في التنمية المحلية.

الهوامش

- ¹ - أحمد مصطفى خاطر، محمد عبد الفتاح محمد الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص 81.
- ² - باتريك لومير: علم النفس المعرفي المرجعية السيكلوجية للكفايات وبيداغوجيا الإدماج، ت عبد الكريم غريب، منشورات عالم التربية، ط1، 2011، ص 352.
- ³ - مليكة جابر: التمثيلات الاجتماعية للطلبة الجامعيين (ما بعد التدرج) لفرص العمل بعد التخرج، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة العدد 18، مارس 2015 ص 17.
- ⁴ - الغالي احشاش، احمد الزاهي: مفهوم التمثل في العلوم المعرفية، معرفية مجلة دورية متخصصة في العلوم المعرفية والترجمة، جمعية البحث في العلوم المعرفية والترجمة، فاس المملكة المغربية، عدد مزدوج 3/2، 1999، ص 9.
- ⁵ - المرجع السابق، ص 6.
- ⁶ - باتريك لومير: مرجع سابق، ص 339.
- ⁷ - المرجع السابق، ص 352.
- ⁸ - المرجع السابق ص 342.
- ⁹ - حسين يوسف بوكير: مفهوم المجتمع المدني عند ميشال فوكو بين تقنية الحكم وإمكانية المقاومة، مجلة تبين المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العدد الثامن، 2016 ص 33.
- ¹⁰ - عزمي بشارة: المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط06، بيروت، 2012 ص 307.
- ¹¹ - حسين يوسف بوكير: مرجع سابق، ص 28.

- ¹² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية ،عدد 37 ،2011، ص 07.
- ¹³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : قانون الجماعات الإقليمية (البلدية) مرجع سابق ، ص 05.
- ¹⁴ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : قانون الجماعات الإقليمية (البلدية)، رئاسة الجمهورية الأمانة العامة للحكومة ، سنة 2012 ، ص 17 .
- ¹⁵ - المرجع السابق ، ص 20.
- ¹⁶ - عزمي بشارة: مرجع سابق ص 310
- ¹⁷ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية ،عدد 37، ص 09.
- ¹⁸ - عبد الله فلاح المنيزل، عايش موسى غرايبية: الاحصاء التربوي تطبيقات باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ، دار المسيرة ، الأردن ، ص ص 57، 58.